التوعية السكانية تدخل الفصول الدراسية وتستهدف الشباب من الطلاب والطالبات

المجلس الوطني للسكان يدشن أنشطته التوعوية بقضايا السكان والصحة الإنجابية في مدارس الأمانة

د. بورجي: تزويج الصغيرات يعد بيعاً رخيصاً لهن .. وصدور القانون كفيل بحمايتهن من مخاطر ذلك

■ المجلس الوطني للسكان يدشن انشطته التوعوية بقضايا السكان

■ جانب من الحضور

دشنت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان مطلع هذا الأسبوع في مدرسة رابعة العدوية للبنات بأمانة العاصمة فعاليات الأنشطة التوعوية حول قضايا السكان والصحة الإنجابية والتي تستمر خلال الفترة من 4 – 10 ابريل الجاري في عدد من مدارس الأمانة. وتهدف إلى تفعيل دور الشباب للمشاركة في توعية المجتمع بأهمية قضايا السكان والمساهمة في رفع مستوى المعرفة بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

صنعاء/ ... الحزمي/ تصوير/ أبو معين

وخلال التدشين أكد الدكتور/ أحمد علي بورجي – أمين عام المجلس الوطني للسكان خطورة تزويج الصغيرات قبل سن 18 والتي تكون فيها الفتاة غير قادرة على تحمل المسئولية وقد تموت أثناء الولادة إذا حملت لعدم اكتمال نمو أعضائها.

وقال إن هناك من الآباء من سيبيعون بناتهم بيعاً رخيصاً حينما يزوجوهن وهن صغيرات، وبالتالي فإن صدور قانون يحدد السن الأمنة للزواج من شأنه أن يحمي هؤلاء الفتيات من مخاطر الزواج المبكر.

وأوضح أن القضية السكانية قضية مهمة جداً ولو استطعنا أن نحل هذه القضية لما كان هناك حراك في الجنوب وحرب في صعدة وما كان ليتنافس على لقمة العيش بهذه الصورة البشعة التي نقتل فيها بعضنا.

مشيراً إلى أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تحمل رسالة هامة بالتنسيق للقضية السكانية على المستوى الوطني والتوعية على مستوى المحافظات والمديريات.

وأكدا أهمية إشراك الشباب من الطلاب والطالبات لحمل الرسالة التوعوية إلى الأسرة لما تمثله من أهمية كبرى داخل المجتمع.

وأشار إلى أن لدى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان العديد من المطبوعات للتوعية بين الأوساط العامة والأباء والأمهات وأخرى تستهدف القائمين على العملية السكانية في القطاعات المختلفة. وأوضح أن دليل إدماج الأهداف السكانية في الخطط القطاعية الذي أصدرته الأمانة مؤخراً هو من أهم الإصدارات كونه يعلم المختصين كيفية إدماج الأهداف السكانية في الخطط القطاعية بما في ذلك مناهج التربية والتعليم حيث تم قطع شوط كبير في هذا الجانب وأصبحت المادة السكانية موجودة ولكنها بحاجة إلى تدريب مدربين ليتم استخلاصها من الكتيبات.

وقال إن الانفجار السكاني الحاصل في اليمن يقضي على الأخضر واليابس حيث تشير دراسة نفذت بواسطة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان إلى أن نصيب الفرد من المياه في اليمن حوالي (125) متراً مكعباً في السنة فيما نصيب الفرد على المستوى العربي (7000) متر مكعب وعلى المستوى العالم (10000) متر مكعب.

وأكد ضرورة أن تكون القضية السكانية في أذهان أبنائنا وبناتنا الشباب وبخاصة قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خصوصاً وأن الشوارع باتت مليئة بالأطفال والمتسولين والعاطلين عن العمل وأصبح الأب غير قادر على توفير متطلبات العيش الأساسية لأبنائه. مشيراً إلى أن الشعب اليمني والموارد الطبيعية المتوفرة في بلادنا مهددة بالانفجار السكاني والزيادة السكانية.

وقال يجب أن نجعل القضية السكانية من أولى وأهم القضايا التي نفكر فيها. موضحاً أن جملة التوعية التي تستهدف طلاب وطالبات المدارس وتركز على قضايا رئيسية هي القضية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات ومكافحة ومعرفة مرض الإيدز وكيف ينتشر ، من أجل تسليح أبنائنا الطلاب والطالبات بالمعرفة والمعلومات حول هذه القضايا لأنهم يمثلون أدوات التغيير وهم نصف الحاضر وكل المستقبل.

تواصلاً لأنشطة سابقة

من جانبه أوضح الأخ/ مجاهد الشعب مدير عام الإعلام والتوعية السكانية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أن تنفيذ هذه الأنشطة التوعوية في مدارس أمانة العاصمة يأتي ضمن الأنشطة التوعوية التي تنفذها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان هذا العام وتواصلاً للأنشطة السابقة المنفذة في الأعوام الماضية بهدف رفع الوعي حول قضايا السكان والصحة الإنجابية في أوساط الشباب (طلاب وطالبات المدارس الثانوية).

وقال إن الطلاب والطالبات يحتلون مكانة خاصة بالنسبة لأنشطة السكان كونهم الحجر الأساس في التأثير على المتغيرات الأساسية للسكان سواء في الحاضر أو في المستقبل، وبقناعتهم وسلوكهم نصل إلى تحسين الوضع وتحسين المؤشرات السكانية سواء على المستوى الديمغرافي أو الصحي أو التعليمي.

وأشار إلى أن هذا النشاط يأتي مسانداً لما تقوم به وزارة التربية والتعليم من جهود وعمل في هذا المجال من خلال درج الثقافة السكانية في مناهج التعليم.

ولفت إلى أن الأنشطة التوعوية التي سيتم تنفيذها في مدارس الأمانة ستشمل مدارس عديدة وستتضمن العديد من المحاضرات القيمة التي ستغطي مواضيع سكانية عدة، بالإضافة إلى توزيع عدد من المطبوعات التي توصل الرسالة السكانية وتشمل كتيبات وبروشورات ومطويات وملصقات توعوية مخصصة للشباب.

عمل جميل ورائع

من جهته قال الأستاذ/ حميد قطران – نائب مدير مكتب التربية بأمانة العاصمة إن تنفيذ هذه الأنشطة عمل جميل ورائع تقوم به الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خصوصاً وأن صفوف الطلاب والطالبات بحاجة إلى مثل هذه الأنشطة التوعوية.

وأضاف أن الطلاب والطالبات معنيون بنقل ما سيتلقونه من معارف ومفاهيم ومعلومات حول القضايا السكانية إلى أسرهم موضحاً أن الطالبات سيصبحن في المستقبل أمهات وبالتالي من الأهمية أن يكون لديهن وعي كامل حول الأسرة والزواج والإنجاب وقضايا الصحة الإنجابية.

وأشار إلى أن مدارس أمانة العاصمة تضم (450) ألف طالب وطالبة وأن إيصال المفاهيم السكانية إليهم ومن خلالهم إلى أسرهم سيكون له أثر طيب في نشر وتعزيز الوعي السكاني في أوساط المجتمع.

ديمومة الرسالة التوعوية

بدورها دعت الأخت/ فاطمة الزهيري – مديرة مدرسة رابعة العدوية للبنات بأمانة العاصمة إلى عدم الاكتفاء بتنفيذ مثل هذه الأنشطة مرة واحدة في السنة وإنما يجب أن تكون ضمن مناهج التعليم وتصاحب الطلاب والطالبات طوال العام.

وقالت إن ديمومة الرسالة التوعوية مسألة في غاية الأهمية ويكون لها أثر في تغيير مفاهيم وسلوك المجتمع تجاه بعض القضايا المتعلقة بالنمو السكاني.

ودعت الطالبات إلى الاستفادة القصوى من هذه الأنشطة التوعوية وأن يعملن على نقلها إلى أسرهن والمحيطين بهن لتوسيع دائرة الوعي في المجتمع اليمني.

حضر تدشين الأنشطة التوعوية الأستاذ مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان.

زواج الصغيرات .. جريمة قتل

د. فهد محمود الصبري

إن الزواج وولادة طفل في أي مكان في العالم يعتبر من الأمور المفرحة والتي تدخل السرور إلى كل نفس وكل أسرة تعيش هذا الحدث الا أن هذا الحدث في العالم والدول النامية على وجه الخصوص في كثير من العائلات ينقلب إلى فاجعة حيث يموت حوالي نصف مليون امرأة كل عام في الدول الأقل نمواً لأسباب تتعلق بهذا الحدث المانح للحياة (الحمل والولادة) .

والمحزن والمؤلم أنه يمكن الوقاية من هذه الوفيات وضمان الحياة التي تزهق وتشارك في موت تلك الأمهات فواجب على الدول والمنظمات الدولية والمحلية والأفراد رجالاً ونساء متعلمين ومثقفين وصناع القرار إنقاذ تلك النساء وضمان حقهن المقدس في الحياة وتشير الدلائل إلى أن الأمومة يمكن أن تكون أكثر أماناً لجميع النساء وقد اتفق الخبراء إلى حد كبير خلال العقد الماضي على مجموعة من إستراتيجيات إنقاذ الحياة التي يمكن تطبيقها حتى في البيئات ذات الموارد المنخفضة وقد وقعت الحكومات في سائر أنحاء العالم معاهدات دولية تدعو إلى الحد من وفيات الأمهات غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000م أشارت في تقاريرها إلى أنه رغم التقدم الذي تحقق في بعض البلدان فإن معدلات وفيات الأمهات ومرضهن مازالت مرتفعة بدرجة غير مقبولة في غالبية البلدان ويبقى أن تلتزم الحكومات بإعطاء أولوية الأمومة المأمونة. حيث تقدر وفيات الأمهات على مستوى العالم بـ 515000 أمرأة سنوياً لأسباب تتعلق بالأمومة (منظمة الصحة العالمية). وتحدث 99 ٪ من هذه الوفيات في الدول النامية ما يجعل وفيات الأمهات المؤشر المتعلق بالصحة الذي يكشف التباين الكبير بين البلدان النامية والمتقدمة.

وتعاني النساء في إفريقيا جنوب الصحراء أسوأ وضع على الإطلاق حيث تموت واحدة من كل 13 امرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة أثناء حياتها بالمقارنة بحالة واحدة من كل 4085 امرأة في البلدان المتقدمة. وما يدعو للحزن أن هذه الوفيات ليست الا جانباً واحداً من الصورة إذ أنه مقابل كل امرأة تموت هناك نحو 30 امرأة أخرى تعاني الإصابات والعدوى وأسباب العجز أثناء الحمل أو الولادة بما يصل إلى 15 مليون امرأة سنوياً على الأقل.

و يقدر المجموع الكلي للنساء المصابات بنحو 300 مليون امرأة أو أكثر من ربع النساء البالغات في العالم النامي .. وتشمل هذه المشكلات الصحية ذات الصلة بالحمل والولادة مثل الأنمياء الحادة والعقم والأضرار التي تصيب الرحم والجهاز التناسلي أثناء الولادة. كما أن ناسور الولادة (وهو تمزقات بين المهبل والقناة البولية أو المستقيم تؤدي إلى عجز دائم عن التحكم في إخراج البول أو البراز إذا لم تعالج) وكل هذه المشاكل كان من أهم أسبابها السلوك الإنجابي ومن أهمها الزواج والإنجاب قبل سن 18 عام أي الزواج المبكر ورغم أن السياسة الوطنية للسكان في اليمن قد هدفت إلى (تخفيض وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع عن وضعها عام 1990 أي خفضها إلى اقل من 90 وفاة بحلول عام 2010م) الا أن وفيات الأمهات لاتزال في اليمن من أعلى المعدلات في العالم اذ تقدر بحوالي 365 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية. وتحقيق هذا الهدف يعني العمل الجاد والموجه نحو تحسين صحة الأمهات وتوفير الوسائل والسبل التي تحقق ذلك. وهناك عوامل عديدة تؤثر في صحة وسلامة الأمهات وتجعل من الوفيات والمرضى عالية في اليمن. وهي ليست فقط عوامل ومؤثرات صحية بل عوامل اجتماعية واقتصادية ومن أكبر الإنجازات التي تحققت في الحد من وفيات الأمهات والنساء والأطفال في اليمن مناقشة إصدار قانون لتحديد سن أدنى للزواج حيث أوضح مسح صحة الأسرة لعام 2003 أن 74.2 ٪ من المتوفيات في اليمن تزوجن في سن قبل العشرين عاماً ووجد أن احتمال وفيات الأمهات للفئة العمرية أقل من 20 سنة هي أربعة أضعاف وفيات الأمومة للفئة العمرية 20 ـ 29 سنة ومن جهة أخرى فإن حالات المرضى التي ترتبط ايضاً بقلة الرعاية والتي تكون بسبب نقص الخبرة والوعي ودرجة المسؤولية أما في الجوانب الاجتماعية فإنه غالباً ما تكون المشاكل الأسرية في مثل هذه الحالة المبكرة أعلى وأكبر وأكثر وضوحا.

وبعد هذه المؤشرات والحقائق يعتبر الزواج والإنجاب قبل الثامنة عشرة جريمة قتل في حق الأم والطفل يتحمل وزرها كل من ساهم فيها بدءاً بالأب ومروراً بالمجتمع ورجال الدين وانتهاء بصناع القرار إذا تراجعوا عن مشروع القانون الذي يقنن زواج الصغيرات.

في استطلاع شمل حقوقيات وعدداً من ضحايا الزواج المبكر في مجتمعنا اليمني

سن الزواج الآمنة للفتاة هو 18 سنة .. وحماية الصغيرات من مخاطر الزواج المبكر مسؤولية المجتمع بأكمله

تحديد سن الزواج الآمنة للفتاة مسألة في غاية الأهمية حفاظاً على حياة ومستقبل بناتنا

كشفت العديد من ضحايا الزواج المبكر في مجتمعنا اليمني في استطلاع لـ14 أكتوبر عن معاناتهن وما يواجهنه من مآس وآلام وأضرار صحية ونفسية خطيرة نتيجة زواجهن المبكر وما ترتب عنه من حمل مبكر كاد يقضي على حياتهن ومستقبلهن وسرق البسمة والفرحة منهن وأصبحن لا يعشن إلا مع الآلام والأوجاع المستمرة التي تعجز أجسادهن الصغيرة عن تحملها.

وطالبت حقوقيات وشخصيات نسوية شملهن الاستطلاع بتحديد السن الآمنة للزواج وسرعة إقرار القانون الذي سيحمي صغيرات السن من مخاطر الزواج

استطلاع/ بشير الحزمي/ فايزة مشورة

المحامية/ غناء حيدر المقداد ـ رئيس مؤسسة مدار القانونية تحدثت قائلة:

أنا أطالب بتحديد سن الزواج الآمنة للفتاة وكما نعلم أن تعداد اليمن أكثر من 22 مليوناً ومن يمنع مثل هذا القانون هم لا يمثلون الفتاة في اليمن ولم يتم توكيلهم فمن يريد الحديث أو معارضة قانون فيه مصلحة للفتاة فلا يتكلم الا عن نفسه والقانون عام وليس خاص لهذا فقانون تحديد سن الزواج عندما يقر يشمل كل فئات المجتمع والمطالبة بعدم تحديد سن الزواج هي مطالبة غير صحيحة وليس لها هدف باعتبار أن من يطالب بعدم تحديد قانون للزواج يتعدى على خصوصية الصغيرات فالبنت هي جزء من الوطن وهي امرأة وأم في النهاية فالبنت هي جزء من أسرة والأسرة هي كيان المجتمع وتحديد سن الزواج فيه حفاظ على البنت الصغيرة لأن تزويجها وهي طفلة فيه ضرر عليها صحياً واجتماعياً وتعليمياً ومهنياً وهذا القانون و الدستور و الشريعة الإسلامية، وأن يكون هناك توعية قانونية فهذه مهمتنا كمنظمات مجتمع مدني ومؤسسات قانونية وتوعية الناس وما مدى التمسك الحقوق التي شرعها الله تعالى وقام بتشريعها مجلس النواب وهذا القانون لابد أن نتمسك به كحق كنساء وكأسر بشكل عام.

السن الآمنة للزواج

وتقول الأخت/ ريم محمد مجاهد:

من الضروري أن يهتم الآباء والأمهات بأبنائهم والمحافظة على البنت من الأشياء الضرورية و لابد من الدفاع عن حقوقها نظراً لما هو موجود وحاصل، فالحالات التي يعلن عنها وتتحدث عن أضرار ومعاناة الفتاة اليمنية كثيرة والتي يتم التعامل معها بقسوة ومن دون رحمة. وهذا القانون فيه حماية للبنات الصغار، فأقل شيء يمكن أن يقوم به المجتمع هو حماية الصغيرات لأنها لا تتحمل أعباء الحمل والولادة والزواج ورعاية الأطفال وخدمة البيت وهل من المناسب أن تتزوج البنت طفلة وهي لا تعلم أو تعي حجم المسؤوليات التي عليها وما هي المخاطر الصحية لسن الزواج المبكر وقد تتعرض للموت لذا من الضروري أن يكون هناك سن آمنة لزواج الفتاة بحيث تستطيع تحمل مخاطر الحمل والولادة.

ضحية للزواج المبكر

أما الأخت/ أم ملاك إحدى ضحايا الزواج المبكر التي تزوجت في عمر الـ 15 سنة فتقول:

زواج الصغيرات يسبب مضاعفات وأمراضاً جسدية ونفسية وأنا من ضحايا الزواج المبكر لأني أعاني من تأخر الدورة الشهرية وأنا في معالجات منذ أن تزوجت حتى اليوم غير أني عندما أحمل يخرج الجنين في الشهور الأولى إلى جانب آلام في العمود الفقري والرجل يحتاج امرأة قوية وصحيحة وناضجة لأن عليها تقع كل المسؤوليات وأنا ضد أي زواج يحمل الطفلة غير الناضجة المسؤولية والهموم والمشاكل الأسرية الكبيرة على عقليتها الصغيرة غير القادرة على حلها أو التفاهم مع أطفالها.

آثار صحية

أم أيمن هي الأخرى إحدى ضحايا الزواج المبكر تحدثت قائلة:

تزوجت وعمري 13 سنة وأنا الآن في عيادة النساء والولادة منذ سنة أرتاد العيادات وأعاني من حمل خارج الرحم وعندما حملت للمرة الثانية سقط الجنين والآن أتابع الحمل المهدد بالسقوط.و أناشد كل أب وأم أن يهتموا بتعليم بناتهم فالزواج مسؤولية وعشان أكون مسؤولة عن أسرة لابد أن أكون عاقلة وواعية للأمراض والألم الذي سأتعرض له وقادرة على تحمله وأعباء العمل في المنزل.

طفلة في غرفة التوليد

أما الأخت/ عاتقة . م . م. فتحدثت عن معاناتها وقالت:

أنا في العيادة لمراجعة الدكتورة بسبب الحمل المبكر والإجهاض الذي تعرضت له قبل شهر فأنا متزوجة منذ خمسة أشهر فقط وعمري 13 سنة دخلت غرفة التوليد وأسقطت طفلي والآن أعاني من آلام في الكلى والعمود الفقري والموقف صعب بالنسبة لي فلم أتوقع أن ادخل غرفة التوليد ولم أرد أن أرى نفسي بتلك الصورة والآن الدكتورة تحذر من أي حمل فقد أتعرض للموت والسبب الحوض عندي ضيق وأنا خائفة وحزينة أني هنا أعاني من كل هذه المشاكل الصحية وأحب أن أناشد جميع البنات أن تدرس وتتعلم قبل أن تلقى مصيري فأنا لا أدري كيف أواجه الواقع الذي أنا فيه فعلاً.

معاناة مبكرة

وتقول الأخت/ إيمان ع . ب . أنا عمري 16 سنة جئت للعيادة لكي أتعالج من أكياس في المبايض وقد أسقطت طفلاً قبل شهرين كما أعاني من الم في العمود الفقري ولست أدري كم سيطول ذهابي وعودتي إلى المركز والمستشفيات أنا فعلاً خائفة من الحالة والعلاجات التي استخدمها وزوجي يطالبني بحقوقه وأنا إلى الآن لم أستوعب أن هذا هو الزواج.